

الحوثيون يتعمدون إغراق السعوديين بالمهاجرين الأفارقة

قوى إقليمية تسعى لاستثمار أزمة المهاجرين إعلامياً لإحراج المملكة دولياً



ظاهرة تسلل المهاجرين الأفارقة تثير قلقاً متزايداً لدى السلطات السعودية في ظل تزايد أعدادهم بشكل لافت في الأشهر الأخيرة ومماطلة دولهم في استعادة أبنائهم، ولئن تحملت هذه القضية أبعاداً إنسانية، إلا أنها لا تخلو من خفايا سياسية، لاسيما وأن من يتولّى تهريب الآلاف من هؤلاء هي شبكات تابعة لمليشيات الحوثيين في اليمن.

الرياض - تنامت في الأشهر الأخيرة ظاهرة تسلل المهاجرين الأفارقة لاسيما من إثيوبيا إلى داخل الأراضي السعودية عبر الحدود الجنوبية، وسط اتهامات لجماعة الحوثيين بتشكيل مافيات لتهريب البشر، ومحاولة إغراق المملكة بازدياد المهاجرين في سيناريو شبيه بذلك الذي انتهجته تركيا حينما عمدت لابتزاز الاتحاد الأوروبي بفتح حدودها أمام حشود النازحين من سوريا ودول أخرى لتحصيل مكاسب سياسية ومالية. وتقود السعودية منذ العام 2015 تحالفاً عربياً لدعم الحكومة اليمنية الشرعية في مواجهة انقلاب الحوثيين، واتخذت الحرب بين التحالف والتنظيم المسلح الموالي لإيران الذي يسيطرته على العاصمة صنعاء وجزء كبير من الأراضي اليمنية من بينها الواقعة على الحدود مع المملكة، اشكالا وابعادا عدة.

وسعى الحوثيون إلى توسيع نطاق استهدافهم للسعودية، فالإلى جانب استخدام الطائرات المسيرة والصواريخ طويلة المدى التي تم تطويرها بأيدٍ إيرانية لضرب مواقع استراتيجية في عمق المملكة، عمد التنظيم إلى تشكيل شبكات لتهريب المهاجرين الأفارقة عبر أودية ومسالك وعرة تصعب مراقبتها إلى داخل المملكة.

وبات ملف المهاجرين القادمين من إثيوبيا وباقي دول القرن الأفريقي يتشكل عبئا ضاغطا على المملكة في ظل ازدياد أعدادهم في الأشهر الأخيرة، حيث كشفت السفارة السعودية في أديس أبابا، في وقت سابق، بأن نحو 20 ألف مهاجر إثيوبي عبروا في الفترة الأخيرة إلى الأراضي السعودية من خلال اليمن.

وتجد السعودية صعوبة في تأمين الشريط الحدودي الممتد مع اليمن لأكثر من 1400 كيلومتر، وهي مساحة شاسعة تضم تضاريس وعرة ما يصعب إدارتها.

وفي أغسطس الماضي، عمد الحوثيون إلى طرد الآلاف من المهاجرين الإثيوبيين من شمال اليمن، بذريعة تفشي جائحة كورونا، ما أدى إلى مقتل العشرات منهم وإجبارهم على النزوح إلى الحدود السعودية. ولئن اضطرت الرياض إلى استقبال المئات منهم على أمل ترحيلهم إلى إثيوبيا، إلا أن أديس أبابا أظهرت مماطلة في قبول أبنائهم بذريعة إمكانية حملهم لفايروس كورونا، الأمر الذي وضع الرياض في موقف محرج أمام المجتمع الدولي لاسيما بعد شن منظمات حقوقية حملة على المملكة على خلفية اضطرابها إلى وضع هؤلاء في مراكز إلى حين التوصل إلى حلول لوضعياتهم.

وقالت وزارة الخارجية الإثيوبية الشهر الماضي إنها ستبدأ في إعادة نحو 2000 مهاجر تقطعت بهم السبل في السعودية. ونفت أديس أبابا أن تكون رفضت مساعدة المهاجرين من أبنائها الموجودين في المملكة، لكنها قالت إنها مقيدة بالموارد، وألقت باللوم على تجار البشر في اليمن في محنة المهاجرين.

وإلى الآن، ما تزال عملية ترحيل الإثيوبيين تواجه عراقيل، ما فسح المجال أمام المئات منهم إلى الفرار والاختباء لتفادي الترحيل. وينظر الإثيوبيون منذ فترة طويلة إلى السعودية كوجهة يمكن لهم الاستقرار فيها والعثور على فرص أفضل للتشغيل، في ظل انسداد الأفق في بلادهم، وللوصول إلى المملكة الغنية، يتجه الآلاف من أبناء هذا البلد الأفريقي في رحلة تستغرق عشرة أيام حيث يمرّون بداية على جيبوتي قبل الوصول إلى شاطئ ميدي في اليمن ثم ينتقلون إلى حدود المملكة عبر تجار البشر. وعلى مدار السنوات الماضية، وجد جزء كبير منهم أنفسهم يقاتلون على جبهات القتال في اليمن إلى جانب الحوثيين، فيما هناك من حاله الحظ بالوصول إلى الحدود السعودية.

ويقول أمين العاصمة اليمنية صنعاء، اللواء عبدالغني جميل، إن استغلال الحوثيين للمهاجرين الأفارقة ليس حديثاً بل منذ سنوات حيث تم الزج بهم في معاركهم بسبب فقدانهم للعديد

أحلام معلقة

تحذيرات من نفاذ السيولة في الكويت قريبا

الكويت - كشف مصدر حكومي

رفيع المستوى أن العجز المالي الفعلي لميزانية الكويت يبلغ حالياً نحو مليار دينار شهرياً، مطالبا بضرورة وضع خطة إنقاذ اقتصادية سريعة لمعالجة الاختلالات في الميزانية العامة للدولة ووقف الهدر.

وهناك خلافات بين البرلمان والحكومة حول البات تجاؤز الأزمة الاقتصادية والمالية التي تتخطى فيها الكويت جراء تراجع عائدات النفط الذي تفاقم مع تفشي جائحة فايروس كورونا.

وسبق وأن خفضت وكالة موديز تصنيف الكويت الائتماني وعزت الوكالة ذلك إلى ارتفاع مخاطر السيولة الحكومية وضعف الحوكمة والمؤسسات في الكويت، إذ يواجه البلد صعوبات لتعديل قانون في البرلمان يتيح له إصدار ديون عالمية.

وقال المصدر إن السيولة في صندوق الاحتياطي العام على وشك النفاذ خلال الشهرين المقبلين، مبدياً أسفه لما آلت إليه الأوضاع المالية للكويت بعدم إقرار قانون الدين العام وإصلاح منظومة الدعم في البلاد والتشريعات الاقتصادية.

ونقلت صحيفة الأنباء الكويتية في عددها الصادر الأحد عن المصدر القول إن أسعار النفط الحالية التي تدور في فلك 40 دولاراً للبرميل تضع الميزانية بمأزق شهري في كيفية تغطية هذا العجز الهائل في ظل ثبات بند المصروفات عند 20 مليار دينار مقابل إيرادات لا تتخطى 7 مليارات دينار.

وأوضح المصدر أن "الأوضاع ليست جيدة وينبغي تنفيذ قرارات اقتصادية صعبة وعاجلة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، وتخفيض حجم الميزانية بما لا يقل عن 5 - 6 مليارات دينار".

وتابع قائلاً "لا بد من إصلاح القطاع العام وتوجيه المواطنين للعمل في القطاع الخاص"، متسائلاً "هل يعقل أن نرى حجم المواطنين العاملين في القطاع العام أضعاف العاملين في القطاع الخاص".

وشدد على ضرورة أن تكون الحكومة صريحة مع المواطنين في غياب المواطن لا بد أن يُمس من خلال إصلاح منظومة الدعم وتوجيهها إلى مستحقيها والبدء في فرض الضرائب.

وأكد المصدر أن الكويت فرصتها سانحة للخروج من المشكلة الاقتصادية الحالية وذلك نظراً لانخفاض أعداد السكان وبفضل بناء احتياطات مالية ضخمة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة على مدار 50 عاماً.

تلويح واشنطن بغلق سفارتها في بغداد يضع الكاظمي في موقف صعب

من إيران إلى الولايات المتحدة: التطورات السياسية الأخيرة لم تتغير شيئاً، لا يزال بإمكاننا ضربك بنسدة، ولا يمكن لأي زعيم تنفيذ أجندتك في العراق". وقد يترك هذا رئيس الوزراء في موقف حرج. وأوضح دبلوماسي غربي في بغداد لوكالة فرانس برس أن انسحاب الولايات المتحدة قد يمنح منافسيه فوزاً دائماً غير مقصود.



قيس الخزعلي

التحقيق في استهداف السفارة الأميركية لا يخدم المصلحة الوطنية

وصوت البرلمان العراقي في يناير على طرد القوات الأجنبية المتمركزة للمساعدة في محاربة الإرهاب، لكن الكاظمي حاول التباطؤ في تنفيذ هذا القرار. كما شرع في حملة لمكافحة الفساد، وأطلق حواراً استراتيجياً مع واشنطن وسعى إلى تسريع الصفقات مع الشركات الأميركية التي من شأنها تقليل اعتماد العراق على واردات الطاقة الإيرانية.

وقال دبلوماسيون غربيون ومحللون إن سقوطه قد يكون كابوساً لاستقرار العراق. وأوضح علي معصومي، المحلل والمحرر في صحيفة نبض العراق "إذا أغلقت الولايات المتحدة سفارتها بالفعل، فستترك الكاظمي في موقف ضعيف وخطير للغاية، مما يفتح الباب أمام الميليشيات للتوسع وربما تتخذ إجراءات متطرفة ضد الدولة".

وتابع الخزعلي "تعتبر تشكيل لجان التحقيق في الجهات التي تستهدف سفارة الاحتلال الأميركي لا يخدم المصلحة الوطنية ولا يجعل خروج قوات الاحتلال".

ويرى مسؤول عراقي أن "هناك إجماعاً على إدانة الهجمات في العراق، والمتشددون معزولون وتركوا بلا غطاء سياسي".

وحث قيادات الحشد الشعبي انتقدوا الهجمات الصاروخية، في محاولة لتجنب ردود فعل الولايات المتحدة، وقالوا إنه "ليس مسؤولاً عن جهات تستخدم اسمه لأغراض التشويه (...) والقيام بعمليات مشبوهة ونشاط عسكري غير قانوني يستهدف مصالح أجنبية أو مدنية وطنية لا تنسجم وثوابت الدولة".

وجرى رسمياً إبعاد اثنين من القادة الذين يُنظر إليهم على أنهم يميلون إلى طهران. لكن المتشددين منظمين بدورهم، وقد أعلنت ست مجموعات لم يسمع بها من قبل مسؤوليتها عن الهجمات الصاروخية على مصالح أميركية، بل وهددت الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة. ويقول مسؤولون استخباراتيون عراقيون ومصادر سياسية إن إيران كانت تجمع الأفراد الأكثر تشدداً بين حلفائها العراقيين في هذه التشكيلات الجديدة. وترى هذه الجماعات المعاد تشكيلها أن الكاظمي هو رجل واشنطن في بغداد وهي غاضبة من وعوده التي تهدف إلى كبح جماحها.

وقال مسؤول في أحد الأحزاب الشيعية النافذة "إنهم يرسلون رسالة

لكن حركة عصائب أهل الحق أعلنت الأحد رفضها لتشكيل اللجنة، وهذا أمر متوقع ذلك أنها في مقدمة المتورطين في الهجمات على القواعد الأميركية والبعثات الدبلوماسية، وتعد من أشد الموالين لإيران.

وقال الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي في بيان "لا يوجد في العراق موضوع اسمه استهداف الهيئات الدبلوماسية والثقافية". وأضاف "إنما الموجود استهداف سفارة الولايات المتحدة، وهذا له أسبابه المعروفة، أما باقي الهيئات تمارس عملها بشكل طبيعي دون أن يعتدي عليها أحد".



تفويض واشنطن لتهديتها يهدد وضع الكاظمي

العقوبات الأميركية وتواري البعض الآخر منهم عن الأنظار بشكل كامل. ويبدو أن التهديدات الأميركية الجديدة عمقت الخلاف المتزايد بين الفصائل الموالية لإيران وتلك الأقل استعداداً للدخول في مواجهة كاملة مع الولايات المتحدة.

وبعد أشهر من الصمت، دعا رجل الدين النافذ مقتدى الصدر عبر تويتر هذا الأسبوع، إلى "تشكيل لجنة أمنية وعسكرية وبرلمانية للتحقيق" في الهجمات الصاروخية. وفي غضون دقائق، أعلن الكاظمي وشخصيات حكومية بارزة أخرى ترحيبهم بهذه الدعوة.

ونحو ثلاثة آلاف جندي يتركزون في ثلاث قواعد في جميع أنحاء البلاد. ومنذ عام 2019، استهدفت العشرات من الصواريخ والعيوات النافسة هذه المواقع، واتهم المسؤولون الأميركيون وعراقيون فصائل موالية لإيران، بما في ذلك كتائب حزب الله العراقية.

ردت واشنطن مرتين بضربات على الكتائب في العراق وهددت في وقت سابق من هذا العام بقصف أكثر من 120 موقعا آخر إذا أدت الهجمات الصاروخية إلى خسائر بشرية في صفوف الأميركيين. واستمر الإحباط مع ولاية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في مايو، ويُنظر إليه على أنه ذو ميول غربية. وقال مسؤول عراقي رفيع المستوى لوكالة فرانس برس قبيل زيارة الكاظمي لواشنطن في أغسطس، إن الولايات المتحدة أشارت إلى أنها "غير راضية عن تعامله مع الجماعات الموالية لإيران".

ورفضت الولايات المتحدة التعليق على دعوة بومبيو الأخيرة، لكن مسؤولاً في وزارة الخارجية الأميركية قال إن "الجماعات المدعومة من إيران التي تطلق الصواريخ على سفارتنا تشكل خطراً ليس علينا فحسب، بل على حكومة العراق".

لا تزال الغارة الأميركية في يناير التي أدت إلى مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد الشعبي، ماثلة في أذهان المسؤولين العراقيين والجماعات المسلحة.

ومنذ ذلك الحين، ظل بعض من قادة الفصائل شبه العسكرية الموالية لإيران صامتين خشية تعرضهم للضربات أو

بغداد - هددت واشنطن التي تتعرض قواتها ومصالحها في العراق إلى هجمات شبيهة بومبيو بإغلاق سفارتها في بغداد، الأمر الذي قد يؤدي إلى توجيه ضربة قاصمة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي يُنظر إليه على أنه حليف بارز لها.

ووجد العراق نفسه منذ فترة طويلة عالقا في صراع بين إيران والولايات المتحدة، ويحاول رئيس الوزراء الحالي جاهداً التلصص من هذا الوضع والذي يبلاده عما يحصل بين الجانبين بيد أن جهوده تصطدم بميليشيات موالية لطهران بدأ تشغيلها لتشتغل لإحراجه وتضييق الخيارات أمامه.

وفي تصعيد جديد، قال مسؤولون عراقيون وأجانب إن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو اتصل بالرئيس العراقي برهم صالح الأسبوع الماضي ووجه له إنذاراً شديد اللمجة.

وقالت المصادر إن واشنطن حذرت بأنه "إذا لم تحرك الجهات الأمنية والقضائية في العراق ضد استهداف البعثات وقوات التحالف، فإن لديها بدائل أخرى لضمان عدم استمرار هذا الوضع".

وصرح مسؤول عراقي لوكالة فرانس برس أن "واشنطن ليست منزعجة فحسب، مما يحدث ضد البعثات الدبلوماسية، ولكنها منزعجة جداً جداً وسيلي هذا الانزعاج إجراءات".

ولا يزال لدى الولايات المتحدة المئات من الدبلوماسيين في المنطقة الخضراء في بغداد حيث الإجراءات الأمنية مشددة،